

مملكة البحرين:

زيادة عدد المؤسسات المصرفية يرفع الميزانية الموحدة إلى 54 مليار دولار



العاصمة المنامة



المنامة / بنا ،

انجازات متوالية يشهدها القطاع المالي والمصرفي بمملكة البحرين تعكس في مجملها نجاح نهج الحكومة وسلامة توجهاتها ورواءها نحو تعزيز المركز المالي للمملكة وموضعية سياستها الرامية لتنويع مصادر الدخل القومي واسيما وأن القطاع المالي أصبح واحدا من أهم القطاعات التي تحتضن وتساعد على صقل الكفاءات البحرينية العاملة في هذا المجال.

ولاشك أن التسهيلات الكبيرة التي تمنحها مملكة البحرين للمستثمرين قد أحدثت طفرة اقتصادية غير مسبوقة في الاقتصاد البحريني الأمر الذي كان محط أنظار الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية التي سعت لان يكون لها تواجد في مملكة البحرين للاستفادة من هذا الراجح الاقتصادي لتنمية وتنويع أعمالها وأنشطتها.

كما يرجع النمو الملحوظ في القطاع المالي والمصرفي البحريني الى السمعة الطيبة التي اكتسبتها مصرف البحرين المركزي عبر السنوات الماضية من خلال حرصه على اتباع أفضل النظم والممارسات الرقابية العالمية وتبنيها لكل المعايير واللوائح الاشرافية والرقابية الصادرة عن الهيئات الدولية وتمكنها من ترسيخ عامل الثقة والمأمونية في استقرار القطاع المالي في المملكة فإلوهيئات المالية تزداد قبل كل شيء أن تكون مطمئنة الى تواجدها في مناخ ملائم وبيئة تشريعية ورقابية متكاملة وأن تكون خاضعة لسلطة اشرافية تتعامل بمهنية عالية وذات سمعة عالمية طيبة تمكنها من جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

ولعل الأرقام التي خير شاهد ودليل على هذا النجاح حيث استوعبت المؤسسات المالية والمصرفية نحو 10 الاف بحريني وساهمت في ايجاد أكثر من 1500 وظيفة جديدة خلال سنة واحدة كما توضح التقارير السنوية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي مدى الانجازات التي يحققها ذلك القطاع.

ووفقا لآخر التقارير فان الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي التي تضم مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة ارتفعت الى 222,4 مليار دولار

في نهاية الفصل الثالث من عام 2007م مقابل 212,7 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من نفس العام مسجلة بذلك ارتفاعا مقداره 9,7 مليارات دولار أي بنسبة 4,6 في المائة.

كما ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بمقدار 54 مليار دولار أو بنسبة 32,1 بالمائة.

وقد بلغت الموجودات المحلية حوالي 34,7 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من عام 2007م مقابل 31,2 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من العام ذاته أي بارتفاع مقداره 3,5 مليار دولار فيما بلغت الموجودات الاجنبية 187,7 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من عام 2007م مقابل 181,5 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من نفس العام أي بارتفاع مقداره 6,2 مليار دولار.

كذلك ارتفع صافي الموجودات الاجنبية من 7,2 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من عام 2007م إلى 8,5 مليار دولار في نهاية الفصل الثالث من عام 2007م بمقدار 1,3 مليار دولار.

أما على صعيد عدد المؤسسات العاملة في القطاع المصرفي فقد شهد هو الآخر تطورات كبيرة حيث تم الترخيص لعدد 33 مؤسسة مالية جديدة و22 مؤسسة حتى نهاية أبريل 2007م شملت 11 مصرفا و9 مكاتب تمثيل لبنوك اجنبية و17 مؤسسة تأمينية وسيطين في سوق الأوراق المالية و12 شركة استثمارية و3 مؤسسات مالية ليصل بذلك إجمالي المؤسسات المرخص لها في البحرين والذي يتجاوز حاجز الـ 400 مؤسسة الأمر الذي يضع المملكة في صدارة دول المنطقة من حيث عدد المؤسسات التي تتخذ منها مقرا إقليميا لها.

ومن جهة أخرى فان مملكة البحرين عملت منذ وقت مبكر في مجال دعم الصنایق الاستثمارية إذ أنها أول من وضع اللوائح التنظيمية للصنایق الاستثمارية المجمة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وتمتيز حاليا بمكانة هامة في هذا القطاع إذ تدير صنایق استثمارية بقيمة اقترنت بـ 9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2006م.

بالإضافة إلى ذلك فقد أجاز مصرف البحرين المركزي أكثر من 2000 صندوق استثماري خلال السنوات الماضية فضلا عن أن البحرين تحتضن مقرات لـ 102 صندوق وفقا للإحصاءات شهر أبريل الماضي منها 40 صندوقا يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. كذلك تشهد صناعة الصراف الإسلامية نموا ملحوظا في مملكة البحرين إذ تستحوذ على ما نسبته 80 بالمائة من حجم الصناعة المصرفية الإسلامية حيث تعتمد على ركيزة قوية وخبرة طويلة في هذا المجال.

كما أن لديها أكبر عدد من المصارف الإسلامية والمؤسسات المساندة لخدماتها من مؤسسات تشريعية وقانونية إضافة إلى أنها استطاعت تقديم تسهيلات وعوائد استثمار تعتبر الأفضل في المنطقة.

وقد بلغ حجم استثمارات هذه النوعية من المصارف في البحرين حوالي 10 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الماضية في ظل توقعات بأن تشهد هذه الاستثمارات نموا كبيرا خلال فترة استمرار النمو المتوقعة حتى عام 2010م.

أما قطاع التأمين فقد شهد انطلاقا كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية انعكست على زيادة ملحوظة في عدد الشركات العاملة في المملكة سواء في قطاع التأمين المباشر أو إعادة التأمين وبتدائل جاهزة قادرة على مواجهة التحديات ومقدري خسائر وارتفعت أسس التأمين خلال عام 2006م بنسبة 26 في المائة عن العام 2005م إلى حوالي 118 مليون دينار.

في مستوى تطور وحجم نشاط القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين يكشف بشكل واضح كيف أن المملكة أصبحت محط جذب لهذه النوعية من الأنشطة في موقعها الاستراتيجي في منطقة الخليج والأنظمة المتطورة التي تتبناها وما تمتلكه من إمكانات مالية كبيرة إضافة إلى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تتمتع بها.

كما أن هذا الموقع المتميز التي تحتله المملكة في القطاعين المالي والمصرفي يتطلب دائما أن تكون هناك دراسات مستمرة وبدائل جاهزة قادرة على مواجهة التحديات في هذا المجال وتطوير القوانين والتشريعات القائمة بصورة دورية لاسيما في ظل المنافسة الشرسة إقليميا ودوليا للاستحواذ على هذه الصناعة.

هيئة البيئة في أبوظبي تحتفل بحصولها على شهادة التميز

أكد ماجد المنصوري الأمين العام لهيئة البيئة أبوظبي التزام الهيئة بتنفيذ إستراتيجية الهيئة الجديدة للوصول إلى أرقب من عمل البيئي بالتعاون مع بقية الشركاء المعنيين في القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك من أجل تحقيق رؤية حكومة أبوظبي أن تكون ضمن أفضل خمس حكومات في العالم بتبني مبادئ الجودة الشاملة وبناء ثقافة التميز.

وقال المنصوري في كلمته خلال الحفل الذي نظمته الهيئة بمناسبة حصولها على شهادة التميز « الفعالة الأولى ..» أن تكريم الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لهيئة البيئة في ختام الدورة الأولى لـ «جائزة أبوظبي للأداء الحكومي / شهادة تعزز بها الهيئة وتمد وساما على مصدر كل موظف وموظفة من موظفي الهيئة».

وقدم المنصوري الشكر للعاملين بالهيئة على جهودهم المخلصه وعملهم الدؤوب وتعاونهم من أجل حماية البيئة وخدمة المجتمع مؤكداً أن الهيئة شاركت في الجائزة ليس بغرض الفوز ولكن من أجل تبني مناهج الجودة ووسائل الامتياز في الأعمال للارتقاء بالأداء.

وأشار خلال الاحتفال بمناسبة حصول الهيئة على المركز الرابع بين / 22 / دائرة وهيئة حكومية مشاركة في الجائزة إلى أن إستراتيجية الهيئة للأعوام الخمسة القادمة / 2008-2010 / والمنبثقة عن توجه الحكومة الإستراتيجي وفق أجندة السياسة العامة - 2007 / 2008 / لإسراة أبوظبي تنطلق من رسالة الهيئة في حماية البيئة والمحافظة عليها من أجل حياة أفضل للمجتمع وترتكز

بي بي الشارقة) تحصل على جائزة التوطنين لمجلس التعاون الخليجي

تواصل نسبة اليد العاملة من المواطنين في شركة بي بي الشارقة حاليا إلى 36 بالمائة من جملة العاملين فيها وهو ما يعد إنجازا متميزا بعد ذاته .

وقال بيل جاك مدير عام بي بي الشارقة في تعليقه على الجائزة ان الشراكة مع الحكومة والمجتمعات الخلية يمثل قيمة أساسية لشركة بي بي» عربيا عن مساندة بالمحافظة على التزامات الشركة على مدى 25 سنة مضت.

وأعرب عن امتنان الشركة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون الخليجي على تقديره لإنجازاتها في مجالات تنمية الموارد الاجتماعية والاقتصادية البشرية بالشراكة .



هيئة البيئة في أبو ظبي تحتفل بحصولها على شهادة التميز



مدينة الشارقة

بمناسبة إنعقاد الجلسة الرابعة والعشرين لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون الخليجي الشهر الماضي في الرياض

مؤتمر صحفي على "مستوى القاعدة"!



حسين شبكشي

في المسرحية ذاتها الصبغت «مدرسة المشايخين» لبطلة عادل إمام، مشهد رائع ومعروف، حينها كان يقوم بدور الزعيم بهجت الأباصيري وينادي زملاءه الطلبة المشايخين بأنه «نظرا لخطورة الموقف فإنه يدعو للاجتماع على مستوى القاعدة». تلاذقت هذا المشهد وأنا أقرأ عن دعوة أيمن الظواهري القيادي البارز في تنظيم «القاعدة» الإرهابي مؤتمر صحفي عالمي على شبكة الإنترنت للتعاون والمساعدة معه في مواضع الساعة. وتنظيم «القاعدة» الإرهابي يخمد قليلا ومن ثم يعاود الظهور بشكل مدمر وخظير.

المؤتمر الصحفي المنتظر ليس هو فرصة لمعرفة الأفكار والمبادئ والأهداف التي بنى عليها تنظيم «القاعدة»، ومعرفة توجهات التنظيم وقرآته للأحداث والوقائع السياسية على الأرض، ولكنه فرصة جديدة للترويج وحصد العشرات من الشباب لضمهم لصفوفه وأرتال القتلى الذين تذهب أرواحهم زهاء الوعود السياسية والترويج الأجوف للشعارات الدينية المضللة حتى يكتسب المجد للتنظيم ومن معه، وحتى تستمر عجلة الآلة الكبرى لهم في الدوران.

هل هناك شيء يستحق المعرفة عن تنظيم «القاعدة» مجددا؟ سؤال يبدو ساذجا ولكنه حتماً وديهي وإلا كيف من الممكن تفسير استمرار «حجم» المساحة الهائلة المتاحة لتصريحات وتعليقات وآراء الظواهري على كل صغيرة وكبيرة في الشأن السياسي العالمي (مثله مثل زعماء الدول، بل أكثر من الكثير منهم)؟ هذه التغطية الإعلامية المريبة والعجيبة، كانت وما زالت سببا مباشرا في تغذية العناصر الداعمة لفكر التنظيم وقنوات مسانده، فهي تقدم الحجة والبرهان والدليل الدامع بأن التنظيم بات «قوة عظمى» يستمع إليها وإلى أرتالها، وهي باتت مؤثرة على القرارات السياسية في العالم، بالرغم من أن ذلك بعيد تماما عن أرض الواقع وأن الشحن العاطفي للتنظيم الذي كان له نصيب كبير منذ سنوات مضت، فقد الكثير من بريقه اللامع بسبب الأضرار الهائلة التي تسبب فيها التنظيم في الكثير من مواقع تأييده، وقتله لأرتال من الناس الذين لا علاقة لهم أبدا بالأحداث والأسباب التي تبناها التنظيم وروج لها.

السماح لأيمن الظواهري ومن على ساكنته ليس له علاقة أبداً بيقوم وبيدأ حرية الرأي، لأن حرية الرأي تنتهي حين يتضرر بسببها ويقوم التعدي على الآخرين، ولكن السماح له بالظهور والتواصل معه هو تزكية لعقلية مسمومة لا تقبل إلا الدم والقتل كلغة حوار، والأدلة المؤكدة لذلك تملأ المكان ويبقى الناكرون لهذه المسألة مثل الحمار الذي يحمل أنقلا.

مؤتمر صحفي بالإنترنت لأيمن الظواهري؟ سيكون خيرا أجمل لو قيل بعد ذلك كتعليق مصاحب إنه لم يحضر أحد.

تقلا / عن الشرق الاوسط

غرفة التجارة . . التعديل الجديد لرسوم الضريبة خطوة ضرورية وملحة لاقتصاد البلاد

الكويت / كونا ، قالت غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس أن التعديل الجديد لرسوم ضريبة الدخل الكويتية يعد خطوة ضرورية وملحة ويسير في الاتجاه الصحيح لتعزيز التنافسية الكويتية وشجع الاستثمار في البلاد.

وتذكرت الغرفة في بيان صحافي أن تخفيض نسبة الضريبة من نسبة 15 في المائة إلى 15 في المائة وهو القرار الذي اتخذته مجلس الأمة يوم أمس الأول أراح عن طريق الاستثمارات الأجنبية إلى الكويت عقبة كبيرة ساهمت إلى حد بعيد في تعطيل أثار قانون تشجيع الاستثمار في البلاد.

وأفادت أن التعديل الجديد أخذ مبعداً بالغ الأهمية في هذا الصدد عندما أغنى الأرباح الناجمة عن عمليات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية من الضريبة مضيفة أن هذا التعديل أعاد تنظيم كل من «تحصيل الخسائر» و«سقوط الضريبة بالتقادم بشكل يحفظ للجزئية العامة حقوقها.

وأفادت بهذا الشأن أيضا أن التعديل حظي بصيغة واقعية هامة حيث أثبت في صلب مادته الثالثة التعريف القانوني والتجاري

الغرفة التجارية الكويتية

وجاءت التعديلات التي قدمتها الحكومة وأقرها المجلس على مرسوم القانون رقم (3) لسنة 1955 لتبني أهمية تحديد النسبة المفروضة على الدخل المحقق بعد أن كانت تلك النسبة في المرسوم المذكور تتزايد طرديا مع الدخل بما لا يتجاوز حد أقصى 55 بالمائة. وهدفت الحكومة من تعديلها للقانون على المرسوم إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال تخفيض سعر الضريبة من الوضع الذي كان عليه.

المجلس البلدي في الكويت يناقش حادث التسمم في ضاحية عبدالله المبارك

الكويت / كونا ، طالب المجلس البلدي أمس الخميس بضرورة الحزم في تطبيق القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالأمن والسلامة للسكن الخاص واعتماد توصيات عدة بهدف عدم تكرار الحوادث الأليمة فيه جاء ذلك في جلسة غير عادية عقدها المجلس البلدي على خلفية الحوادث التي وقع في ضاحية عبدالله المبارك وراح ضحيتها أربعة أشخاص منهم طفلان كويتيان نتيجة استنشاق غازات سامة.

واعتمد المجلس البلدي عدداً من التوصيات بهدف عدم تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلا ومن أبرزها تكليف لجنة الفروانية واللجنة القانونية بالتحقيق في الحادث ورفع تقرير للمجلس البلدي خلال ثلاثة أشهر.

وطالبت التوصيات بان تحصر بلدية الكويت جميع الحالات المخالفة في السكن الخاص في محافظات الكويت كافة وترفع تقريرها للمجلس البلدي خلال شهر.

وعدمت التوصيات إلى ضرورة قيام الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت بدوره الرقابي وان يدعم هذا الجهاز بالإمكانات التي تمكنه من رصد الحالات المخالفة سواء كانت سيارات أو موظفين وأجهزة تصوير وقياس.

وأوصى المجلس بان تعجل الهيئة العامة للصناعة بطرح مشاريع المواقع التخزينية في مختلف المناطق المخصصة لها من المجلس البلدي خلال عام كامل.

وعززت الإدارة العامة للإطفاء سبب الحادث إلى استنشاق أبخرة غازات ناتجة عن تفاعل مبيدات حشرية في موقع الحادث وهو سرداب غير مرخص لمواد غذائية في منزل بضاحية عبدالله المبارك.